الأمم المتحدة

A/AC.109/2013/4

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٥

ثانيا – الميزانية ٧

ثالثا – الظروف الاقتصادية ٨

ألف – لمحة عامة ٨

باء – الزراعة ومصائد الأسماك ٨

جيم – الخدمات المالية ٩

دال – السياحة ٩

هاء – البناء والإسكان ١٠

واو – المرافق العامة والاتصالات ١٠

070313 070313 13-23071 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رابعا – الظروف الاجتماعية ١١
ألف – لمحة عامة ١١
باء – العمل ١١
جيم – التعليم ١٢
دال – الصحة العمومية ١٢
هاء – الجريمة والسلامة العامة ١٣
واو – حقوق الإنسان ١٤
خامسا – البيئة والنشاط البركاني ١٥
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٥
سابعا – مركز الإقليم مستقبلا ١٦
ألف – موقف حكومة الإقليم ١٦
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٦
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٧

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أدريان ديريك ديفيس (تولى مهام منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١١).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفرير هيلز، بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلَّف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال محسوسةً بقوة آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٥٨٢ ٧ كيلومتراً مربعاً[أ].

تعداد السكان: **٠٠٠ ٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٢)**.

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: بليموث، وقد هُجِرَت في أعقاب ثورة البركان عام ١٩٩٧. ويجري إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء روبين ميد.

الأحزاب السياسية الرئيسية: حركة التغيير والازدهار؛ وحزب التحرير الشعبي الجديد.

الانتخابات: عُقِدَت آخر مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩؛ ومن المقرر عقد الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٤.

الهيئة التشريعية: **جمعية تشريعية مؤلفة من تسعة أعضاء.**

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: **٣٤٣ ٩ دولاراً (عام ٢٠١٠)**

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والتشييد.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: **١٤ في المائة (تقديرات عام ٢٠١١)**

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي (٢,٧ دولارات من دولارات شرق الكاريبي يساويان دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة المنشأة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام ١٦٣٢ وكان أغلبهم أيرلنديون. وأصبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأجراء الذين نُقِلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعقود محددة الأجل مقابل المأوى والمأكل. وقد ثار العبيد في انتفاضة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

(أ) استُمِدَّت بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة من مشروع ''Sea Around Us''، وهو مشروع تعاوني بين جامعة بريتيش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية Pew Environment Group (www.searoundus.org).

أولاً – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠ الذي دخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم معيَّن من قِبَل التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية.

٢ – وتولى الحاكم الحالي منصبه في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويتولى الحاكم مسؤولية الأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وبموجب الدستور، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص، سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٣ – ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، والنائب العام، ووزير للمالية. ويجوز لنائب الحاكم حضور المجلس دون أن يكون له حق التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، وهو مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه مسؤول مسؤولية جامعة أمام الهيئة التشريعية.

٤ – وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء. وتُجرَى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وقد عُقِدت آخر انتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وشكَّلت حركة التغيير والازدهار في أعقابها حكومة برئاسة روبين ت. ميد، الذي أصبح في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أول رئيس للوزراء في مونتسيرات. وبموجب الدستور، تتمتع الهيئة التشريعية أيضاً بسلطة سن قوانين من أجل إحلال السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٥ – ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونتسيرات؛ وقوانين معينة من قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات؛ وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني في مجلس الملكة الخاص؛ والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تتناوب على دوراتها القضائية الدول التسع الأعضاء في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. وتُرفَع الاستئنافات النهائية لمونتسيرات بشأن المسائل المدنية والجنائية أمام اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص. وأُنشئت عام ٢٠٠٩ دائرة تجارية تابعة للمحكمة العليا في جزر فرجن البريطانية، وهي تغطي الولايات القضائية لمنطقة شرق البحر الكاريبي

بما فيها مونتسيرات. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطاني لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لـ ”مواطني الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار“.

٦ - وقد بدأت الجهود الرامية إلى تحديث الدستور السابق للإقليم في عام ٢٠٠٢ عندما أُنشئت لجنة لاستعراض الدستور، وهي اللجنة التي أعدت فيما بعد تقريراً دار حوله نقاش في المجلس التشريعي عام ٢٠٠٥. ثم جرت محادثات بين حكومة الإقليم وحكومة المملكة المتحدة أسفرت في عام ٢٠١٠ عن إصدار أمر دستوري يُطرَح لاستطلاع آراء الجمهور، وهو ما تم خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، واشتمل على حملة إعلامية دامت ثلاثة أشهر أجرتها لجنة معنية بتنفيذ الدستور والاستشارات الدستورية.

٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وافق المجلس التشريعي آنذاك على مشروع الدستور، ثم عرضته حكومة المملكة المتحدة على مجلس الملكة الخاص الذي أصدر بدوره الأمر الدستوري لمونتسيرات ٢٠١٠ في الشهر نفسه. وفي الوقت ذاته، ووفقاً لما نقلته وسائل الإعلام، ادعى زعيم المعارضة في الإقليم أن حكومة الإقليم الجديدة قد مررت التغييرات الدستورية على عجل عبر المجلس التشريعي، دون استطلاع كاف لآراء سكان الإقليم. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عُرِض الدستور الجديد على برلمان المملكة المتحدة. وعملت حكومة مونتسيرات على تحديث الأجزاء ذات الصلة من تشريعاتها حتى يتسنى دخول الدستور حيز النفاذ. وأخيراً أصبح الدستور الجديد نافذاً في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٨ - والدستور الجديد، الذي نُشر نصه بطرق مختلفة منها الإنترنت، يعزز العلاقة مع المملكة المتحدة، ويكفل الحقوق والحريات الأساسية لسكان مونتسيرات. ويتضمن الدستور الجديد أحكاماً تخول سلطات جديدة هامة لحكومة مونتسيرات، تشمل أحكاماً تهدف إلى تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لسكان الإقليم، وتنظيم إدارة المالية العامة، والترويج لتطبيق معايير عليا في الحياة العامة.

٩ - ويتضمن الدستور الجديد تعديلات أخرى منها تغيير اللقب الوظيفي لرئيس الوزراء من Chief Minister إلى Premier، وتعزيز مركز نائب الحاكم وزعيم المعارضة، وإنشاء مجلس استشاري وطني لإسداء المشورة إلى حاكم الإقليم بشأن مسائل الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي واستخدام السلطات المقصورة على الحاكم. ويتألف المجلس الاستشاري من الحاكم ورئيس الوزراء ووزير آخر والنائب العام ووزير المالية وزعيم المعارضة الذي يرأس لجنة الحسابات العامة ويشارك في اختيار المفوضين للخدمات العامة والانتخابات إلى جانب عضويته في المجلس الاستشاري الوطني. ويستهدف عدد من الأحكام الجديدة تحسين الهيئة التشريعية وتعزيز فصول الدستور المتعلقة بحقوق الإنسان والمالية العامة ومعايير الخدمة العامة.

١٠ - ووفقاً لإفادات حكومة الإقليم، طرأت تغييرات على وظائف الحاكم أيضاً بموجب الدستور الجديد. فعلى سبيل المثال، يُكلَّف الحاكم بالتشاور مع رئيس الوزراء بشأن مسائل كثيرة تتعلق بتعيين كبار موظفي الحكومة، ومن بينهم نائب الحاكم ووزير المالية ومفوض الشرطة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتشاور الحاكم مع رئيس القضاة بشأن تعيين النائب العام، ومدير النيابة العامة، والقضاة، وغير ذلك من المناصب التي تتطلب مؤهلات قانونية. وتشكل لجنة رأفة لتقليص السلطة التقديرية المخولة للحاكم في مسائل العفو، ويُنتَظَر من الحاكم أن يناقش مع حكومة الإقليم ما يجري من عمليات في المجالات الخاضعة لولايته. وكذلك أصبح على الوزراء الحصول على موافقة رئيس الوزراء لا الحاكم، في جميع حالات التغيب عن الجزيرة. **وتم تعيين نائب جديد للحاكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.**

١١ - **وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: الواقع الراهن والآفاق، التي عقدت في كيتو في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قال رئيس وزراء مونتسيرات: إن مونتسيرات إقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخلياً بصورة كاملة حيث يتخذ مجلس الوزراء المحلي جميع القرارت التنفيذية. وعلاوة على ذلك، ذكر رئيس الوزراء أنه لا يوجد لدى الرأي العام أي ميل على الإطلاق إلى الانفصال عن المملكة المتحدة. والعلاقة المستمرة مع المملكة المتحدة قائمة بملء إرادة سكان الجزيرة الذين لا يعتبرون أنفسهم سكاناً مستعمَرين. وأوصى رئيس الوزراء بألاّ تتناول اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء استعمار مونتسيرات في مناقشاتها بشأن هذه المسألة. وينبغي أن تركز الموارد على مسائل التنمية المستدامة المتعلقة بالإقليم**[(١)].

ثانياً - الميزانية

١٢ - ما زال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونات تقدمها المملكة المتحدة للميزانية تكفل **نسبة ٥٠ في المائة** تقريباً من الميزانية المتكررة في عام **٢٠١٢**. ووفقاً لما أفادت به حكومة المملكة المتحدة، تبيِّن ميزانية الفترة الممتدة من **نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣** مخصصات قدرها **١٠١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي** للنفقات المتكررة إضافة إلى مبلغ ٣٦,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للأغراض الإنمائية. وواصلت حكومة مونتسيرات **خلال عام ٢٠١٢** تنفيذ برنامج الخصخصة.

(١) يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه الكلمة في الموقع الشبكي: www.un.org/en/decolonization/pdf/crp_2012_montserrat.pdf.

١٣ - ويدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي نشاط تجاري لمجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات ضريبة نسبتها ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرَض ضريبة أرباح رأسمالية. **وفي عام ٢٠١١**، استُعيض عن ضريبة الخدمات وضريبة الاستهلاك بمعدلاتها المختلفة، بضريبة استهلاك عامة نسبتها ١٥ في المائة تُطبَّق على جميع الخدمات الداخلية والخارجية.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - **وفقاً لتقديرات وحدة التحريات الاقتصادية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ حوالي ٦٤,٩ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ١ في المائة، بعد انخفاض بنسبة ٦ في المائة في السنة السابقة. ويعكس هذا الأداء زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في قطاع البناء، وزيادة بنسبة ٣٥ في المائة في التعدين واستغلال مقالع الأحجار، وزيادة بنسبة ٤٠ في المائة في إنتاج المحاصيل الزراعية.** واستناداً إلى بيانات جُمعت عن الأشهر الستة الأولى **من عام ٢٠١٢**، حققت قطاعات رئيسية بعض النمو، مع ارتفاع عدد السياح الوافدين بنسبة **١٥** في المائة.

١٥ - وتوجد حوالي ٢٠٠ منشأة تجارية خاصة في الإقليم، تعمل نسبة ٢٥ في المائة منها في مجال تقديم الخدمات المالية والمهنية والشخصية وغيرها من الخدمات المترلية. **ويشير بيان ميزانية مونتسيرات لعام ٢٠١٢ إلى أن الحكومة أجرت دراسة لتقييم إمكانيات التأمين المتعلقة بالأضرار الناجمة عن النشاط البركاني، بالتشاور مع شركات التأمين الإقليمية وشركات إعادة التأمين العالمية، على أمل النجاح في وضع وثيقة تشجع على الاستثمارات المحلية والدولية في مونتسيرات.**

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

١٦ - نظراً لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، **لا تزال** معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة وإما مناطق يتعذر الوصول إليها. ووفقاً لما أفادت به حكومة المملكة المتحدة، بدأ في عام ٢٠١١ تنفيذ مشروع **لإقامة بيوت مغطاة بالبولي إثيلين واستمر تنفيذه في عام ٢٠١٢** على ما تبقى من أرض متاحة للزراعة في إطار جهود ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

١٧ - **ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، زاد إنتاج المحاصيل الزراعية في عام ٢٠١٢ بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً مقارنة بعام ٢٠١١. وزاد أيضاً الإنتاج السمكي والحيواني. وانطلقت أيضا أشغال تشييد مزرعة جديدة للاستنبات المائي في عام ٢٠١٢.**

١٨ - **وظلت حكومة الإقليم تركز** على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وتشمل المبادرات التشجيع على توليد فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي، بطرق من بينها زراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. **وأُدرجت البرامج الزراعية من جديد في مناهج المدارس الابتدائية في الجزيرة.**

١٩ - **وفي عام ٢٠١٢، شاركت مونتسيرات في المؤتمر الإقليمي للآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك الذي نوقشت فيه المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة أخطار الكوارث إضافة إلى المسائل المتعلقة بتغير المناخ.**

جيم - الخدمات المالية

٢٠ - مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعمل بمثابة المصرف المركزي لمونتسيرات. ومونتسيرات جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهذه الأخيرة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة.

٢١ - وتقدم مؤسسات عاملة في مونتسيرات مجموعة من الخدمات المصرفية، من بينها كيانان تجاريان هما مصرف مونتسيرات والمصرف الملكي لكندا، إلى جانب عدد من المصارف الدولية. ويوجد أيضاً اتحاد ائتماني في الإقليم.

٢٢ - وخلال عام **٢٠١٢، واصلت حكومة الإقليم تعزيز** الإدارة التنظيمية لقطاع الخدمات المالية **بالتعاون مع** لجنة الخدمات المالية في الإقليم من أجل تنظيم المصارف الدولية وشركات التأمين ومقدمي الخدمات النقدية والجمعيات التعاونية.

دال - السياحة

٢٣ - ما زالت إعادة تطوير صناعة السياحة من أولويات حكومة **الإقليم**. وبالرغم من التعطل الناجم في مطلع العام عن تقلب الطقس وثوران البركان، ارتفع معدل وصول السياح بنسبة **١,٥ في المائة في عام ٢٠١٢** مقارنة بعام **٢٠١١**. وشهدت خدمات الفندقة والمطاعم نمواً نسبته ١٠ في المائة بينما **زاد عدد السياح الذين يمكثون، ويُعزى ذلك أساساً إلى احتفالات الذكرى السنوية الخمسين لمهرجان عيد ميلاد المسيح.**

٢٤ - **وبدأت مونتسيرات في تشغيل النظام الشبكي لطلب الحصول على التأشيرة وأصدرت "دليل عامي ٢٠١٢/٢٠١٣ لمونتسيرات" للزوار وقامت بتحديثه.**

هاء - البناء والإسكان

٢٥ - **ازدادت أنشطة البناء في عام ٢٠١٢، بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً، ويُعزى ذلك أساساً إلى بدء المشاريع المتعلقة ببناء مقرين جديدين لإدارتي الضمان الاجتماعي والأشغال العامة ومبان مدرسية جديدة. وازدادت أيضاً أنشطة بناء المساكن الخاصة.**

٢٦ - **وعلى نحو ما ذُكر سابقاً**، وضعت حكومة الإقليم خطة للتعمير للفترة من **٢٠١٣** إلى ٢٠٢٢. وتعرض الخطة رؤية الحكومة لتعمير الجزء الشمالي من مونتسيرات، وتحدد إطاراً للمساعدة على تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة، التي تتناول قضايا من قبيل توافر الأراضي ومحدودية الموارد وتطوير الهياكل الأساسية، بطرق من بينها عمليات استطلاع آراء الجماهير.

٢٧ - **واستمر في عام ٢٠١٢** إنجاز مشروعين من مشاريع القطاع العام، هما مشروع إنشاء مساكن في منطقة لوك آوت، والسوق العامة التي تشكل جزءاً من مشروع التطوير العمراني في ليتل باي. ومن المقرر أن تصبح منطقة ليتل باي مركزا حضرياً جديداً **وفتح متحف وطني جديد أبوابه في المنطقة في الربع الأول من عام ٢٠١٢.**

واو - المرافق العامة والاتصالات

٢٨ - شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة هي المسؤولة عن توزيع المياه والكهرباء. ويحصل جميع السكان على حاجتهم من إمدادات مونتسيرات للمياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب كما أن زهاء ٩٨ في المائة من السكان موصلون بشبكة المياه. وقسم المياه في شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة مسؤول أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل.

٢٩ - **ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم** التشجيع على إعداد سياسة وطنية للطاقة **تنأى عن** استخدام مولِّدات الحاويات عالية السرعة التي تعمل بوقود الديزل وتفتقر إلى الكفاءة. **فعلى سبيل المثال**، تُجرى بحوث لتحديد إمكانات استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية في الجزيرة. **وأُنجزت في عام ٢٠١٢ الأشغال التحضيرية في الموقع الذي يتعين استخدامه للحفر في بحوث استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية، ومن المتوقع أن تبدأ عمليات الحفر في عام ٢٠١٣.**

٣٠ - **وفي عام ٢٠١٢، قام مصرف التنمية الكاريبي بتمويل دراسة أجرتها منظمة دول شرق البحر الكاريبي لتحليل استخدام المستهلك للطاقة من أجل وضع توصيات تهدف إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في منطقة البحر الكاريبي. وتم إيفاد خبير كندي لجمع البيانات من أجل تلك الدراسة، التي يتوقّع أن تقيّم عوامل من قبيل استخدام الأجهزة المترلية والإضاءة واستخدام الطاقة في وسائل النقل.**

٣١ - **وفي عام ٢٠١٢**، استمر تشغيل خدمة العبَّارات بين مونتسيرات وأنتيغوا وبربودا، وتربط بين البلدين كذلك رحلات طيران منتظمة ومستأجرة تتولى شركتان تشغيلها. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي للإقليم. ويُستَخدَم البريد الإلكتروني على نطاق واسع، كما بدأ العمل بخطوط الاشتراك الرقمية. وتوجد خدمة بريدية منتظمة بين مونتسيرات وجميع البلدان.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٢ - كان لأزمة الثوران البركاني أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشمل خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات المساعدات المالية الشهرية، ومعونة الإيجارات السكنية، والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتستند جميع حالات تقديم المساعدة في إطار الرعاية الاجتماعية إلى مبدأ التحقق من الدخل لتحديد الحالة المالية للأفراد أو الأسر المعيشية ومدى أهليتهم للحصول على المساعدة.

باء - العمل

٣٣ - **وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة**، يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات حوالي ٢ ٥٠٠ نسمة، منهم حوالي ٥٠ في المائة من مواطني الإقليم. ويحكم علاقات العمل قانون العمل (المنقح في عام ٢٠٠٢)، الذي توفر إدارة العمل في إطاره خدمات للوساطة والتوفيق، وتضطلع محكمة العمل بتسوية المنازعات. **وتمثل نقابة عمال مونتسيرات المتحدين العمال من خارج الخدمة العمومية. ولا توجد تشريعات تتعلق بالحد الأدنى للأجور.**

٣٤ - وتعالج حكومة الإقليم مسألة النقص المزمن في العمالة الماهرة عن طريق صرف حوافز للمواطنين العائدين ومنح تصاريح عمل لغير المواطنين، وذلك للوفاء بالطلب على العمالة الفنية وغيرها من العمالة الماهرة. ويخضع منح تصاريح العمل لقانون الهجرة لعام ٢٠٠٢. **ويجوز لأسرة الموظف المغترب أن تصاحبه إلى مونتسيرات.**

جيم - التعليم

٣٥ - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي، **فقد تخرج ٧٢ طالباً في عام ٢٠١٢ من المدرسة الثانوية الوحيدة التابعة للحكومة.** وتنقسم إدارة التعليم إلى عدة قطاعات تنظيمية متخصصة تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في مرحلة ما بعد الثانوي، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعداد المعلمين، وخدمات دعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد يتيح للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة في سالم برامج دراسية للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، وكذا دراسات في التمريض، وبعض دورات تعليم المهارات التقنية. ولجامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي تابع لها بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لخريجي الكلية التسجيل في دورات دراسية تقدمها الجامعة عن بُعْد للحصول على درجات علمية مختلفة. **ويدفع مواطنو أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية.**

٣٦ - **ووفقاً لما بيّنته الدولة القائمة بالإدارة، حدثت العديد من التطورات الإيجابية في قطاع التعليم في عام ٢٠١٢، من بينها الانتهاء من بناء مبنى في مدرسة بلدة لوكاوت الابتدائية،** وارتفاع متوسط الدرجات السنوية في اختبارات التحصيل، **وإعادة النظر في مناهج التدريس وخطة لتحسين الاستدامة المالية في كلية مونتسيرات الأهلية.**

دال - الصحة العمومية

٣٧ - تتولى إدارة الشؤون الصحية في مونتسيرات مسؤولية توفير خدمات الصحة الأوّلية والثانوية لحكومة الإقليم، وتشمل توفير دور لكفالة الأطفال، وإسداء المشورة المتعلقة بالسياسات العامة الصحية في مجالات من قبيل الرعاية الطبية العامة، والجراحة، والاختبارات التشخيصية، وأمراض العيون والأذن، وتوفير الأدوية. **وتقدم** حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة ولكبار السن والحوامل وموظفي الحكومة،

كما تقدم خدمات صحية **عالية التخصص** من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الجزيرة.

٣٨ - **ووفقاً لما جاء في بيان ميزانية عام ٢٠١٢، تنفذ وزارة الصحة حالياً مبادرة للتطبيب عن بُعد تتيح للمتخصصين في مجال الطب العاملين في المستشفيات الحصول على مشورة الأخصائيين الخارجيين بواسطة التكنولوجيا الإلكترونية.** وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاضطلاع بأنشطة للتثقيف الصحي بشأن الأورام والأمراض المنقولة جنسياً نُفذت بدعم كبير من جهات محلية وخارجية. ويُقدَّر العمر المتوقع في الإقليم بحوالي ٧٣ سنة.

٣٩ - وتوجد في مونتسيرات مرافق صحية من بينها مستشفى غلينـدون في سانت جونز في الشمال وسعته ٣٠ سريراً، وفي طاقته تغطية جميع المسائل الصحية الروتينية وإجراء الفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، كما توجد عدة عيادات للرعاية الصحية الأوّلية. **ووفقاً لإفادات الدولة القائمة بالإدارة، يتوقع أن توضع خطط توسيع المستشفى موضع التنفيذ في عام ٢٠١٣.** كما وُضِعَت ترتيبات لتوفير خدمة الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغوادلوب.

٤٠ - وفي بيان مؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعرب المجلس الوزاري المشترك، وهو هيئة تجمع معاً القادة السياسيين وممثلي المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار، بما فيها مونتسيرات، عن الاتفاق على أهمية التأمين الصحي واستيفاء شروط اللوائح الصحية الدولية، ووضع صك قانوني دولي يلزم ١٩٤ بلداً، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، اتفق المشاركون على تحديد واستخدام جميع مصادر المساعدة المتوفرة، ولا سيما من منظمات الصحة الإقليمية والعالمية مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ووكالات الأمم المتحدة، لتبادل أفضل الممارسات المتعلقة باستراتيجيات الصحة وعملياتها مع التركيز بشكل خاص على العلاج من الأمراض غير المعدية وتحسين تمثيل الأقاليم والصلات القائمة مع هيئات الصحة العالمية والإقليمية[٢].

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٤١ - تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على أعمال الشرطة المراعية للاحتياجات الأمنية للأحياء وعلى ضبط الأمن بالاستناد إلى

(٢) يمكن الاطلاع على نص البيان في الموقع الشبكي: https://fco-stage.fco.gov.uk/resources/en/pdf/uk-ot-communique.pdf.

المعلومات الاستخباراتية، وأنشطة الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، والشراكة في نظام العدالة الجنائية. ولدى دائرة الشرطة وحدة **داخلية** للتدريب، ويجري تدريب جميع الضباط داخل الجزيرة مما أدى إلى تحقيق وفورات ضخمة مقارنة بالممارسة المتبعة سابقاً التي يُلحق في إطارها الضباط بكلية تدريب الشرطة الإقليمية في بربادوس. **وفي عام ٢٠١٢، أُبلغ عن ثلاث جرائم قتل.**

٤٢ - ويجري التعامل مع الأفعال الإجرامية بموجب قانون العقوبات الخاص بمونتسيرات، الذي نُقح في عام ٢٠٠٢. وبموجب قانون الإفراج المشروط عن السجناء لعام ٢٠٠٤، يستعرض مجلس معني بالإفراج المشروط حالات السجناء المرشحين لقضاء العقوبة خارج السجن ويقدم توصياته إلى الحاكم في هذا الصدد.

واو - حقوق الإنسان

٤٣ - تساعد لجنة حقوق الإنسان التابعة للإقليم والمنشأة عام ٢٠٠٥، على أن تفي حكومة مونتسيرات بمسؤولياتها عن التزامات الإبلاغ التي تقضي بها شتى الاتفاقيات الدولية؛ وهي ترصد تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة؛ وتسدي المشورة إلى الحكومة في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

٤٤ - ويكفل الدستور الجديد الحقوق والحريات الأساسية للفرد. **وتسري** على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. **ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، جرى توفير تدريب بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي لا تسري بعدُ على مونتسيرات.**

٤٥ - واستناداً إلى تقرير وزارة الخارجية والكومنولث المعنون ''حقوق الإنسان والديمقراطية''، الذي صدر في عام ٢٠١٢، فإن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل إقليم هي بالأساس مسؤولية تقع على عاتق حكومة الإقليم، بينما تتحمل حكومة المملكة المتحدة المسؤولية في نهاية المطاف عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت تشملها.

خامساً – البيئة والنشاط البركاني

٤٦ – عقب ثوران بركان سوفرير هيلز في عام ١٩٩٥، أقيمت منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي الجزيرة الواقعين في الجنوب. **وظل البركان خامداً منذ ثورانه في شباط/فبراير ٢٠١٠**. ويحتوي الموقع الشبكي لمرصد بركان مونتسيرات على معلومات عن مستويات الخطورة وخريطة لمختلف المناطق.

٤٧ – ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، استمرت في عام ٢٠١٢ أعمال إصلاح الجسور والطرقات ومجاري الصرف التي دُمِّرَت بفعل الفيضانات والانهيالات الأرضية الناجمة عن هبوب إعصار إيرل في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يشرع الإقليم في تنفيذ مشروع كاي لحفظ الشُعب المرجانية الذي يستغرق ثلاث سنوات، في إطار شراكة مع الجمعية الملكية لحماية الطيور التي تنشط في مونتسيرات منذ عدة سنوات. وسوف يتيح المشروع للمتطوعين دراسة جبال مونتسيرات، نزولا إلى الساحل والمحيط وجمع البيانات عنها، وذلك بهدف حماية الشُعب المرجانية والغابات الاستوائية المطيرة.

سادساً – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٨ – مونتسيرات عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي هيئاتها الفرعية. وعلى النحو الذي جرى الإبلاغ عنه سابقاً، يقيم الإقليم حواراً ثنائياً مع صندوق النقد الدولي، يشارك فيه القطاع العام للإقليم وممثلو المصارف والأعمال التجارية والنقابات.

٤٩ – ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والبنك المركزي لشرق الكاريبي. **وفي عام ٢٠١٢، شاركت مونتسيرات في تنصيب أعضاء جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أُنشئت بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. ويمثل مونتسيرات في الجمعية ثلاثة من أعضاء الهيئة التشريعية، مع ممثلين عن كل من الحكومة والمعارضة البرلمانية، بما في ذلك رئيس الحكومة وزعيم المعارضة.** ويتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة الكاريبي، **وهو عضو في آلية مصائد الأسماك الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي.**

٥٠ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أصدر المجلس الوزاري المشترك بياناً، على النحو الوارد في الفقرة ٤٠ أعلاه. وقد أوضح القادة السياسيون وممثلو المملكة المتحدة والأقاليم

الواقعة فيما وراء البحار أنهم توصلوا إلى اتفاق للعمل معاً في سبيل أمور من ضمنها مواصلة إقامة صلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها والشركاء الإقليميين، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، وأعربوا عن اعتقادهم بضرورة أن ترفع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أقاليم من القائمة إن كانت تلك هي رغبتها.

٥١ - وباعتبار مونتسيرات إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، فإنها منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها ليست جزءاً منه. **ويتمتع الإقليم بموجب أحكام صندوق التنمية الأوروبي العاشر للجنة الأوروبية، بمخصصات قدرها ١٥,٧ مليون يورو تقريباً.**

سابعاً - مركز الإقليم مستقبلاً

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٢ - ترد في الفرع الأول أعلاه **معلومات عن موقف حكومة الإقليم بخصوص وضع مونتسيرات في المستقبل.**

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء انعقاد الدورة **السابعة والستين** للجمعية العامة. ووفقاً لما جاء في محضر الاجتماع (A/C.4/**67**/SR.5)، بيّن الممثل، جملة أمور من بينها، أن حكومة المملكة المتحدة تتمسك بموقفها الثابت بشأن استقلال الأقاليم التي تتولى إدارتها. وأي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة والإقليم ينبغي أن يتخذ على أساس رغبة شعب ذلك الإقليم الواضحة والمعرب عنها دستورياً. وفي الحالات التي يكون فيها الاستقلال خياراً مطروحاً ويجسد رغبة واضحة يعرب عنها شعب الإقليم دستورياً، فإن حكومة المملكة المتحدة ستساعد ذلك الإقليم على تحقيق استقلاله.

٥٤ - وأشار إلى الكتاب الأبيض الذي نشرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأكدت فيه التزام الحكومة بالحفاظ على العلاقة عموماً بين المملكة المتحدة والأقاليم. وفي المقدمة، أعربت الحكومة عن الاعتقاد بأن الهيكل الأساسي للعلاقات الدستورية هو الهيكل الصحيح: إذ تنتقل السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم المستعمرة مع أكبر قدر ممكن من الاتساق مع السلطات التي تمسك بها المملكة المتحدة والتي تلزمها للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، بما فيها ضمان أن تعمل على تحقيق ما فيه أفضل مصالح الأقاليم والمملكة المتحدة. وأقرت الحكومة بأنه من المهم مواصلة إمعان النظر في العلاقة

الدستورية وضمان إجراء حوار بشأن هذه المسائل مع جميع تلك الأقاليم التي ترغب في المشاركة.

٥٥ - ومضى قائلاً إن الكتاب الأبيض قد بيّن أن المسؤولية الأساسية والهدف الرئيسي لحكومة المملكة المتحدة هو ضمان أمن وحُسن إدارة الأقاليم وسكانها. وهذه المسؤولية نابعة من القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وكون الإقليم من أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار، فإن ذلك يستتبع أيضاً مسؤوليات إزاءه. وتتوقع حكومة المملكة المتحدة من حكومات الأقاليم أن تفي بنفس المعايير الرفيعة كما فعلت في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراءات صارمة وحازمة حيثما وجد دليل على الفساد أو سوء الإدارة في الإقليم. وخلص إلى القول إن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار ما زالت علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بحكومة المملكة المتحدة. وما دامت أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة ترغب في الاحتفاظ بالصلة، تبقى حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بتنميتها وضمان أمنها في المستقبل.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٦ - **في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١٣٢/٦٧ ألف وباء، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة (A/67/23) وعلى التوصية اللاحقة التي رفعتها اللجنة الرابعة.** ويتعلق الفرع السابع من القرار ١٣٢/٦٧ باء بمونتسيرات. وفي فقرات منطوق هذا الفرع من القرار، فإن الجمعية العامة:

١ - **ترحب** بالموافقة على دستور جديد للإقليم بدأ سريانه في عام ٢٠١١ وبالأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٣ - **ترحب** بالخطوات المتخذة من أجل انضمام الإقليم في عام ٢٠١٢ إلى معاهدة الاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي وبمشاركته النشطة في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٤ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني.